Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

6-12 تموز/يوليو 2010 - العدد رقم (45)

العناوين الرئيسية:

- مكتب المدعي العام يقدم ميزانيته المقترحة للعام 2011، ص 6.

أبرز وقائع الأسبوع:
مذكرة توقيف جديدة بحق الرئيس البشير لتهم الإبادة الجماعية قد تثير الالتزامات بموجب معاهدة الإبادة الجماعية

12 تموز/ يوليو - أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى، وفقاً لقرار سابق من دائرة الاستئناف، مذكرة توقيف ثانية بحق الرئيس عمر البشير لثلاث تهم تتعلق بالإبادة الجماعية.

لقد وضح الإدعاء العام في مؤتمر صحفي في باريس أن التهمة الأولى بارتكاب الإبادة الجماعية تتعلق بالقتل المباشر، وأن التهمة الثانية أثبتت أن الرئيس البشير قد فرض ظروف معيشية ترمي إلى تسبيب الدمار الجزئي لجماعة الفور والمساليت والزغاوة؛ بما في ذلك الـ 2,5 مليون من المقيمين في مخيمات المشردين داخلياً، وأن التهمة الثالثة تتعلق بالآلاف من النساء اللواتي تعرضن إلى أعمال الاغتصاب من قبل قوات حكومة السودان في منازلهن أولاً ثم في المخيمات.

لقد أبرز المدعي العام بأن الرئيس البشير ينكر الجرائم المرتكبة، في حين أنه في الوقت نفسه أمر بطرد هؤلاء الذين يقدمون المساعدة الإنسانية وبالتالي زاد من تفاقم أوضاع الحياة للملايين من ضحاياه، والتهديد بجرائم إضافية ضد الدافوريين وضد جنوب السودان. لقد استخدم الرئيس البشير أحمد هارون، بصفته وزير الدولة للشؤون الداخلية للقيام بتنسيق هجمات الإبادة الجماعية على القرى. وبعد ذلك، بصفته وزير الدولة للشؤون الإنسانية للسيطرة على الظروف المعيشية المسببة للإبادة في المخيمات. إن الدور الحالي لهارون بصفته والياً لكُردُفان، قد يشير إلى اعتزام البشير الاستمرار في استخدامه في المستقبل كمنسق للجرائم.

لقد أبرز الادعاء العام بأنه يمكن الآن تطبيق معاهدة الإبادة الجماعية. وذكر أن على الدول الأطراف في معاهدة الإبادة الجماعية التزامات معينة. بموجب المادة 8، تستطيع الدول الأطراف مناشدة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات لمنع وقمع أعمال الإبادة الجماعية. وستتاح لهم الفرصة نهار الجمعة القادم للقيام بذلك خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول منع الصراعات وفض النزاعات.

مزيد من ردود الفعل في الصفحة 3

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 9 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بـ 4 مهمات إلى 4 دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغاندا طليقاً. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

6-10 تموز/يوليو - في كينشاسا، ناقش وفد من مكتب المدعي العام قضايا التعاون مع السلطات الكونغولية بشأن التحقيقات الثلاثة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ مذكرة اعتقال بحق بوسكو نتاغاندا. واجتمع مكتب المدعي العام أيضاً مع ممثلي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتحقيقات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

7 تموز/يوليو - أثناء مناقشات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، أبرزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، تأثير الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد ازدادت أعمال الاغتصاب والعنف ضد النساء بالرغم من الاهتمام الأكبر

المتزايد الأخير لهذه المسألة. وأثناء المناقشة نفسها، قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، إن مشكلة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة بحاجة إلى اهتمام عاجل. ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لقد وقعت 15275 حالة اغتصاب من قبل رجال مسلحين بشكل رئيسي، التي تم الإبلاغ عنها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن لم يتم الإبلاغ إلا عن عدد قليل فقط من مجموع عدد حالات الاغتصاب التي تم الإبلاغ عنها.

قضية: المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو

8 تموز/يوليو – يعد الادعاء العام استئنافاً ضد قرار الدائرة الابتدائية الأولى بإيقاف الإجراءات القضائية. من وجهة نظر المدعي العام، إن القضية تعرض حالة التعارض بين مستوى الخطر المقبول بالنسبة للادعاء العام ومستوى الخطر المقبول بالنسبة للدائرة الابتدائية. إذ تطرح القضية السؤال عما إذا كان الادعاء العام قد رفض سلطة الدائرة باستخدامه وسائل الانتصاف القانونية في الإصرار على تنفيذ التدابير الوقائية قبل الكشف عن هوية وسيط الادعاء العام 143 وبمطالبته بالتقييم الصحيح لمخاطر الكشف المحدود. وتعرض القضية أيضاً مسألة ما إذا كانت الدائرة الابتدائية قد حددت بشكل صحيح أن سلوك الادعاء العام جعل من المستحيل في حصول المتهم على محاكمة عادلة. سيتم تقديم تفاصيل الاستئناف في إحاطة الأسبوع القادم.

قضية: المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو شوي

12 تموز/يوليو - رفضت دائرة الاستئناف الاقتراح الذي قدمته هيئة الدفاع عن جيرمان كاتانغا للإعلان بشأن الاحتجاز غير القانوني وعن وقف الإجراءات القضائية. وجدت الدائرة بأن هذا الاقتراح قد تم تقديمه بعد فوات الأوان، من ضمن أمور أخرى، لأن الاقتراح قُدم بعد سبعة أشهر من دعوة الدائرة الابتدائية إلى الطرفين لتقديم كل المسائل ذات الصلة التي كانوا يسعون إلى حكم الدائرة بشأنها. وقد وجدت دائرة الاستئناف أن قرار الدائرة الابتدائية لم ينتهك حق السيد كاتانغا في الحصول على محاكمة عادلة، وأنه قد تم إعطائه مهلة كافية وفرصة لإثارة قضية اعتقاله غير القانوني المزعوم واحتجازه قبل تسليمه للمحكمة.

2-1- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

4 تموز/يوليو - دعا أنطوان جامبي، وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، الولايات المتحدة لتقديم المساعدة إلى القوات المسلحة لكل من أفريقيا الوسطى وأوغندا في إطار حملتهما ضد جيش الرب للمقاومة.

3-1- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، وعمر البشير، التي لم يبت بعد فيها. وصدرت أيضا ثلاثة أوامر استدعاء للحضور ضد بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُّهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُّهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكاب جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم لبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

5 تموز/يوليو – إن البيان الختامي للاجتماع الثاني للممثل الخاص المشترك لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد) الذي عُقد في الفاشر مع المبعوثين الخاصين للسودان الذي انعقد في الفاشر، لا يذكر قرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005) الذي يُطالب بالعدالة في دارفور ولا البيان الرئاسي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 21 (2008) ولا مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة بعد هذا القرار.

7 تموز/يوليو - أبرز الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمته لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، التحديات الرئيسية للمساءلة، قائلا "*لقد تم إحراز تقدما كبيرا في القدرات المعيارية للأنظمة الوطنية والدولية. وقدراً كبيراً من هذا التقدم مستمد من عمل المحكمة الجنائية الدولية وتأثيرها المفيد ، بما في ذلك دمج الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في النظم القانونية الوطنية. ولكن هنا أيضا، لا بد من بذل المزيد من الجهود لزيادة التوقعات بأن المخالفين سيواجهون النتائج المترتبة على أفعالهم.*" وفي سياق المساءلة، شدد على

أن "*جرائم العنف ليست الوحيدة التي تلحق الضرر بالمدنيين. ويمكن لأفعال الإغفال، بما في ذلك إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، بأن تتسبب بنفس المقدار من الضرر أو حتى أكثر. ويجب أن يخضع أولئك الذين يخلقون مثل هذه العقبات للمساءلة أيضا، سواء كانوا دولة أو جهات فاعلة غير الحكومية. إن هذا جزء هام من عملنا لتخليص العالم من المناطق التي لم تلب الاحتياجات الإنسانية.*"

8 تموز/يوليو - دعا رئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد) إبراهيم غمبري في مؤتمر صحفي في الخرطوم حكومة السودان إلى رفع القيود المفروضة على يوناميد ومنظمات الإغاثة في دارفور. وكرر المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية دعوة غمباري، قائلاً "*إننا نتفق تماما مع السيد غمباري بدعوته لرفع القيود المفروضة على سبل الوصول والحركة للبعثة المشتركة والعاملين في المجال الإنساني في دارفور بأكملها*".

9 تموز/يوليو - البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري بين أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس للسلام والأمن الأفريقي الذي انعقد في نيويورك يؤكد "*الحاجة الملحة لحماية المدنيين (...) في دارفور.*"

9 تموز/يوليو - لقد تم تعيين جورج شاربنتييه، نائب الممثل الخاص السابق لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، نائب الممثل الخاص المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان.

متابعة لأبرز وقائع هذا الأسبوع

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيليب كرولي: "*سنستمر في دعم هذه العملية. لقد قمنا، في مناقشاتنا السابقة مع المسؤولين السودانيين، بتشجيع السودان بشدة إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. وقال سكوت غرايشن، الذي سيذهب إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، للمسؤولين السودانيين تكراراً أنه في مرحلة ما، سيتعين على الرئيس البشير أن يقدم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية وسيخضع للمسائلة. وأنه سوف يكرر هذه الرسالة عندما يجتمع مع المسؤولين السودانيين في وقت لاحق هذا الأسبوع. (...) لقد صدرت مذكرة لاعتقاله، وإننا نعتقد أنه يتعين عليه أن يقدم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية والرد على الاتهامات التي وجهت ضده. إننا نعتقد أنه كلما سارع الرئيس البشير بتقديم نفسه لهذه المحكمة، كلما كان ذلك أفضل*".

وقال ديفيد كراين، أستاذ القانون في جامعة سيراكيوز: "*إن مذكرة التوقيف المتعلقة بتهمة الإبادة الجماعية تلتقط الحدث بكامله الذي وقع في دارفور وفي السودان. إنه من المهم لتحقيق العدالة بأن يتم فعلاً النظر في جميع الجرائم التي ارتكبت في دارفور من أجل أن تظهر الحقيقة الكاملة. لذلك، وأعتقد أن هذا هو الامتداد الطبيعي لما حدث في دارفور* ".

ووصف أحمد حسين المتحدث باسم حركة العدل والمساواة في دارفور، هذا التطور بأنه "*انتصار لشعب دارفور والإنسانية بأكملها.*"

ووصف عبد المحمود عبد الحليم، سفير السودان لدى الأمم المتحدة مذكرة التوقيف الجديدة بأنها "*محاولة خبيثة ويائسة*" من "*مؤسسة جنائية*" لزعزعة استقرار البلاد. وفي الخرطوم، ووصف أحد كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني، ربيع عبد العاطي، هذا الاتهام بأنه سخيفاً، قائلا إن صدور مذكرة اعتقال جديدة "*ليست تهمة ضد الرئيس، بل إنها ضد سيادة واستقلال بلدنا*". وأشار وزير الإعلام كمال أبيض إلى أن القرار قد أثبت بأن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة سياسية مضيفاً إلى أن حكومته لن تعيره أي اهتمام.

المزيد من ردود الفعل بشأن المذكرة الجديدة لاعتقال الرئيس البشير في الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام الأسبوع المقبل

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُّهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُّهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام بمراقبة المزاعم عن الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 7 تموز/ يوليو، عقدت الدائرة الابتدائية الثالثة جلسة تحضيرية لتاريخ 30 آب/أغسطس، عندما ، ستستمع إلى مرافعات بشأن تحديد موعد المحاكمة.

قضية: المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو

7 تموز/يوليو - ألغت الدائرة الابتدائية الثالثة تاريخ بدء المحاكمة، التي كان مقرراً إجراؤها في 14 تموز/يوليو، باعتبار أنه من أجل مصلحة العدالة يجب أن يتم حل الطعن في المقبولية من قبل دائرة الاستئناف قبل بدء المحاكمة. وفي 24 حزيران/يونيو، رفضت الدائرة الابتدائية الثالثة مسألة المقبولية وإساءة استعمال الإجراءات التي أثارها الدفاع. وفي 28 حزيران/يونيو، استأنف الدفاع هذا القرار الذي تبعه طلباً لأثر إيقاف الاستئناف. حددت الدائرة الابتدائية الثالثة عقد جلسة تحضيرية في 30 آب/أغسطس، حيث ستستمع إلى معطيات بشأن تحديد موعد المحاكمة.

1-5 - كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد أنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أُخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيق في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

1-4 – موضوعات متنوعة

حث وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، المجلس على اتخاذ نهج قوي للمساءلة، مشددا على أن أنظمة العدالة الوطنية يجب أن تظل خط الدفاع الأول. ولكن عندما يثبت بأنها ليست قادرة أو غير راغبة في تقديم الجناة إلى العدالة وتوفير العلاج للضحايا، يجب على المجتمع الدولي البحث عن وسائل بديلة. *"المغزى هو أن الفحص يجب أن يصبح القاعدة." وقال "يجب على المنتهكين الفعليين والمحتملين أن يفهموا بأنه لا يوجد لهم مكان للاختباء. ينبغي أن لا تفوز السياسة دائما عندما ينطوي الأمر على دول قوية أو دول ذات الصوت المرتفع مع حماية قوية."* يوجد لدى المجلس سلطات مهمة بهذا الصدد، وأشار إلى: "إنه من الضروري أن يظهر بأنه جاداً وليس انتقائياً حول هذا الموضوع."

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة المعنية جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

8 تموز/يوليو - خلال مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أفادت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، بأن النزاع في أفغانستان كان له تأثير لا يطاق على المدنيين، معربة عن قلقها إزاء سقوط ضحايا من المدنيين جراء الغارات الجوية والعمليات البرية. وأشارت بيلاي إلى أن النساء والفتيات واصلن مواجهة الإساءة على نطاق واسع، وأضافت بأنها كانت تشعر بالقلق إزاء الإطار القانوني الذي في كثير من الحالات أعطى للعنف والتمييز ضد المرأة سمة مؤسسية. والقوانين المعتزم منها حماية حقوق المرأة لم يتم تطبيقها إلى حد كبير.

2-2– كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

6 تموز/يوليو – وجهت اتهامات إلى رقيب أول احتياطي إسرائيلي في المحكمة العسكرية للقيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي للقتل غير المتعمد لاثنين من النساء الفلسطينيات خلال عملية الرصاص المصبوب. وجاء اتهام الجندي كجزء من تحقيق المحامي العام العسكري أفيخاي مندلبليتس في عدة شبهات للانحراف عن أوامر خلال العملية العسكرية. وقرر المحامي العام أيضا أن إغلاق الإجراءات على بعض الحوادث الأخرى التي وردت في تقرير غولدستون.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

7 تموز/يوليو – خلال مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، قال الممثل الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة، جيرار ارو: "*إننا نرحب بتعاون السلطات الغينية مع لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها الأمين العام في أعقاب المذبحة التي حصلت في 28 أيلول/سبتمبر 2009، وكذلك مع المحكمة الجنائية الدولية في سياق التحقيق الأولي*".

7 تموز/يوليو – في حين أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قدم التهنئة للشعب الغيني على العملية الانتخابية، فقد أشار إلى أن الكثيرين يخشون أنه بعد المذبحة التي حصلت في 28 أيلول/سبتمبر 2009، فإن الوحشية قد تجتاح غينيا وتنتشر عبر حدودها؛ مضيفا أن "*طبيعة ومرونة الشعب الغيني في المطالبة بحقوقهم الديمقراطية يبعث برسالة قوية في جميع أنحاء العالم*."

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

7 تموز/يوليو – خلال مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، قال الممثل الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة، جيرار ارو "في دارفور، لا تأتي الهجمات ضد المدنيين عن طريق الصدفة، إنها هجمات منظمة وقد تم اعتبارها بأنها جرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية ". وختم بقوله: "وراء الأزمات التي قد تلفت انتباه الرأي العام الدولي، يتعين على الدول أن تلتزم بحزم لمكافحة الإفلات من العقاب. ونحن ندعو جميع الدول، وخاصة السودان، (...) إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار المجلس رقم 1593 (2005)".

8 تموز/يوليو – الانتربول تدعو مستخدمي شبكة الانترنت إلى المساعدة في إلقاء القبض على الهاربين المطلوبين بشأن جرائم القتل والاغتصاب والانتهاكات الجنسية بحق الأطفال وغيرها من الجرائم.

12 تموز/يوليو – سافر المدعي العام مورينو اوكامبو إلى باريس لعقد اجتماعات مختلفة رفيعة المستوى. اجتمع المدعي العام مع برنار كوشنير، وزير خارجية فرنسا. المدعي العام وبحث معه مسائل التعاون.

4- مواضيع أخرى

الميزانية

5 تموز/يوليو – كجزء من العرض الشامل للمحكمة، قدّم مكتب المدعي العام ميزانيته المقترحة لعام 2011 للدول الأطراف. إن الاختلافات الرئيسية في الافتراضات لعام 2010 هي التحقيقين الجديدين اللذان تم فتحهما في مسألة كينيا، وليست المحاكمات. ولكن على الرغم من الزيادة في عبء العمل فيوجد هناك انخفاض مقترح في ميزانية مكتب المدعي العام بقيمة 0.2 ٪ مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2010. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نظام تبادل الموارد بين الفرق المختلفة المشتركة وتوحيد العمل لتسهيل هذا التناوب. وقد سمح هذا النظام بالفعل لمكتب المدعي العام لإدارة عبء العمل لعام 2010 دون زيادة في موارده: توجد ثلاث قضايا في مرحلة المحاكمة والتي لا تزال بحاجة إلى مراجعة الأدلة المقدمة في المحكمة والتحقيق في مزاعم الدفاع؛ ومثول اثنين آخرين أمام القضاة في قضية حسكنيتا والأعمال التحضيرية من أجل عقد جلسة إقرار التهم الجديدة؛ وتسير التحقيقات في قضية كيفو سيراً حسناً؛ والتحقيقات الجديدة في كينيا. وكما هو الحال في إجراءات الميزانية السابقة وللعمل وفقا للنظام الأساسي، يعتمد مكتب المدعي العام على قسم الضحايا والشهود في قلم المحكمة للقيام بإعادة توزيع شهودهم.

12 تموز/يوليو – تم نشر إعلان المنصب الشاغر لمدير قسم الاختصاص والتكامل والتعاون القضائي على الموقع الإلكتروني للمحكمة. ويتقدم مكتب المدعي العام بدعوة جميع الدول الأطراف إلى ترويج إعلان المنصب الشاغر بين المرشحين الوطنيين. بالإضافة إلى ذلك، وحتى يتم الانتهاء من عملية التوظيف لوظيفة ثابتة لمدة ثلاث سنوات، فسيتم ملء المنصب الشاغر على أساس موظفي المساعدة العامة المؤقتين.

5- الفعاليات القادمة

- 14- 16 آب/أغسطس – ستشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر دولي حول "أفريقيا ومستقبل العدالة الجنائية الدولية" في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ.
- 9 آب/أغسطس - يلقي المدعي العام كلمة في مؤتمر، "تأملات في القانون الجنائي الدولي ومسائل الجنس"، ينظمه مركز الدراسات القانونية والاجتماعية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة "رابطة المرأة في جميع أنحاء العالم"، في بونس آيرس.
- 9 آب/أغسطس - سيلقي المدعي العام كلمة في مؤتمر "25 سنة بعد محاكمات المجلس العسكري التاريخية"، ينظمه منظمة "برلمانيون للعمل العالمي" ومعهد بحوث الجيل الجديد، في بونس آيرس.
- 19- 20 آب/أغسطس – يقوم المدعي العام بزيارة رسمية إلى غواتيمالا.
- 20 آب/أغسطس – تقوم نائبة المدعي العام بالمشاركة في المؤتمر السنوي للشؤون الاجتماعية الدولية وجمعية المحامين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لومبومباشي.
- 31 آب/أغسطس – 1 أيلول/سبتمبر – ستقوم نائبة المدعي العام بالمشاركة في مؤتمر حوارات القانون الإنساني الدولي الرابع في شوتوكا.
- 9 أيلول/سبتمبر – يقوم المدعي العام بإلقاء كلمة ختامية في المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية للمدعين العامين، "عبر الحدود"، لاهاي.
- 21 أيلول/سبتمبر – تقوم نائبة المدعي العام بإلقاء كلمة في مؤتمر كونراد أديونر ستيفينغ "كل ما هو عادل، الاختصاص القضائي الدولي في أفريقيا"، برلين.
- 28 – 29 أيلول/سبتمبر – تقوم نائبة المدعي العام بتقديم عرضاً حول الاتجار بالبشر في الندوة الاقتصادية العالمية، اسطنبول.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int